شارك عبر الڤيديو باجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر رؤساء برلمانات العالم

الغانم يؤكد موقف المجموعة العربية تجاه تغير المناخ وقضايا اللاجئين والتغيرات الديموغرافية في العالم ومستجدات ملف «كورونا»

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال مشاركته عبر الڤيديو باجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر رؤساء برلمانات العالم

شارك رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس في اجتماع اللجنة التحضيرية الثالث للمؤتمر الخامس لرؤساء برلمانات دول العالم المزمع عقده في أغسطس المقبل في ڤيينا وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

وجاءت مشاركة الغانم في الاجتماع ممثلا للمجموعة البرلمانية العربية حيث سبق له أن شارك في الاجتماعين الماضيين في جنيف.

وأدلى الغانم خلال الاجتماع بعدة مداخلات اكد فيها موقف المجموعة العربية تجاه العديد من الملفات المطروحة في الاجتماع ومنها تغير المناخ وقضايا اللاجئين والتغيرات الديمغرافية في دول العالم، اضافة الى بحث مستجدات ملف ڤيروس كورونا الذي أدرج لاحقا ضمن جدول أعمال الاجتماع.

وشارك في الاجتماع رؤساء برلمانات اكثر من 14 دولة يمثلون المجموعات البرلمانية الجيوسياسية في العالم، اضافة الى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كويفاس بارون وأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغ غونغ.

الرئيس الغانم أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية عبر تقنية الاتصال المرئي

لمشاهدة الڤيديو

الصالح: قرار التشهير بمخالفي الحظر «معيب» ويجب التراجع عنه

خليل الصالح

قال النائب خليل الصالح إذا كانت الحكومة ترى أنه لا مانع قانونيا ولا دستوريا في التشهير بمخالفي قرار حظر التجول، فلماذا لا تشهر أيضا بتجار الإقامات؟!

وأضاف الصالح ان تجار الإقامات أغرقوا الكويت بعمالة عمقت أزمة ڤيروس كورونا، وأن قرار مجلس الوزراء في التشهير بمخالفي حظر التجول معيب ويجب التراجع عنه.

العدساني: «الميزانيات» كلّفت «المحاسبة» ببحث تعاقدات الحكومة أثناء «كورونا»

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني انه في الاجتماع السابق للجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية قامت اللجنة بتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير شامل عن جميع تعاقدات الجهات الحكومية التي وافق عليها الديوان منذ بدء جائحة ڤيروس كورونا حتى تاريخه. وقال العدساني ان التكليف جاء على أن يوضح التقرير النقاط الآتية:

1 ـ نوع التعاقد قرين كل عقد وافق عليه ديوان المحاسبة مع بيان تكلفته الكلية.

2 ـ بيان الرأي الفني لديوان المحاسبة قرين كل عقد وافق عليه فيما إذا كان (ذا صلة بمكافحة جائحة ڤيروس كورونا ـ من الضروريات الحتمية لتسيير شؤون الدولة بما يتواءم مع حالة الإغلاق الواسع لأنشطة الدولة ـ تعاقدات يمكن إرجاؤها إلى ما بعد عودة الحياة الطبيعية).

3 ـ كل ما يراه ديوان المحاسبة مناسبا لإنجاز هذا التقرير مع بيان توصياته.

ردا على سؤال للنائب فيصل الكندري

العقيل: 3 أشهر.. إيقاف مكاتب استقدام العمالة المنزلية المخالفة

رشيد الفعم

فيصل الكندري

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل إنه تم رصد عدد من المخالفات لعدد من مكاتب استقدام العمالة خلال السنوات الثلاث الماضية، مؤكدة أنه تم إيقاف تراخيص تلك المكاتب المخالفة لمدة ثلاثة أشهر، وذلك طبقا لما نص عليه قانون العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015.

جاء ذلك في رد الوزيرة على سؤال للنائب فيصل الكندري. حصلت «الأنباء» على نسخة منه وأضافت الوزيرة أنه منذ بداية العمل بإدارة تنظيم استقدام العمالة المنزلية في شهر أبريل 2019. حيث تم نقل الاختصاصات من وزارة الداخلية الى الهيئة العامة للقوى العاملة بناء على القرار رقم 614 لسنة 2018، حيث أسندت مهام استقبال الشكاوى من جميع أطراف عقد الاستقدام والرقابة على المكاتب التي تزاول استقدام العمالة المنزلية الى الهيئة، دأبت الادارة على تشديد الرقابة على المكاتب، حيث رصدت المخالفات على عدد من مكاتب استقدام العمالة المنزلية بلغ 66 مكتبا، وذلك من خلال عمليات التفتيش والكشف الميداني على هذه المكاتب، وقد تم رصد مخالفات لأحكام الفقرة (د) من المادة 24 من القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية والخاصة بتعامل المكاتب مع العمالة المسترجعة أو العمالة التي يتم استقدامها من قبل الغير. كما تم رصد مخالفات لأحكام الفقرة (هـ) من المادة 24 من قانون العمالة المنزلية والخاصة بقيام المكاتب بإبرام عقود عمل مخالفة للعقود المعتمدة من قبل إدارة العمالة المنزلية وبناء على المخالفات المذكورة فقد تم إيقاف تراخيص المكاتب المخالفة لمدة ستة أشهر، وذلك طبقا لما نص عليه قانون العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015 والقرار الوزاري رقم 2194 لسنة 2016 بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة به. وأضافت الوزيرة: كما رصدت الهيئة مخالفات لأحكام الفقرة (أ) من المادة 24 من القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية والخاصة بامتناع المكتب عن مراجعة إدارة العمالة المنزلية بناء على طلبها ما لم يثبت قيام مانع قانوني يحول دون ذلك، ومخالفات لأحكام الفقرة (ب) من المادة 24 من قانون العمالة المنزلية والخاصة بامتناع المكتب من تسليم العامل المنزلي لصاحب العمل خلال 24 ساعة من وصوله للبلاد ما لم يثبت مانع قانوني يحول دون ذلك على أن يخطر إدارة العمالة المنزلية به، ومخالفات لأحكام الفقرة (ج) من المادة 24 من قانون العمالة المنزلية والخاصة بامتناع المكتب عن استقبال العمالة المنزلية فور وصولها الى البلاد أو تأخره عن ذلك دون عذر مقبول. وقالت إنه وبناء على هذه المخالفات تم إيقاف تراخيص المكاتب المخالفة لمدة ثلاثة أشهر وذلك طبقا لما نص عليه قانون العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015 والقرار الوزاري رقم 2194 لسنة 2016 بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة به. وفيما يتعلق بكيفية تعامل الهيئة مع الشكاوى المقدمة من المواطنين ضد مكاتب استقدام العمالة المنزلية، قالت الوزيرة: ان ادارة تنظيم استقدام العمالة المنزلية تقوم باستقبال شكاوى من المواطنين في القسم المختص بذلك وهو قسم منازعات العمالة المنزلية، حيث يقوم المحققون ببحث وتسجيل تفاصيل الشكوى ومن ثم استدعاء أصحاب المكاتب المشكو في حقها بهدف التحقيق في الشكوى ليتسنى للإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة والبت في الشكوى والتسوية وديا بين المتخاصمين أو الإحالة الى القضاء إذا استدعت الحاجة، وذلك في إطار أحكام القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية.

وأضافت أنه بالنسبة للدول المتاحة حاليا لاستقدام العمالة المنزلية، بعد التوقف الجزئي لجمهورية الفلبين، هي الهند وسريلانكا وارتيريا التي تم فتح أسواقها في شهر نوفمبر 2019، وقد اقترحت إدارة تنظيم استقدام العمالة المنزلية فتح أسواق جديدة لاستقدام العمالة المنزلية من الدول التالية: (جمهورية اثيوبيا، جمهورية اندونيسيا، جمهورية النيبال الديموقراطية الاتحادية، جمهورية ڤيتنام الاشتراكية)، وبالفعل فقد قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بمخاطبة وزارة الخارجية للافادة برغبتها في توقيع مذكرة تفاهم في مجال استقدام العمالة المنزلية مع كل من الدول التالية: (جمهورية اثيوبيا ـ جمهورية غينيا ـ جمهورية نيبال الديموقراطية الاتحادية ـ جمهورية سيراليون ـ جمهورية بنغلاديش الشعبية ـ جمهورية كينيا).

وفيما يخص جمهورية ڤيتنام الاشتراكية فقد طلبت السلطات الڤيتنامية عدم تسهيل الإجراءات الخاصة بالعمالة المنزلية في الكويت، أما فيما يتعلق بجمهورية اندونيسيا فلا تزال حالة الحظر على إرسال العمالة المنزلية الاندونيسية سارية حتى تاريخه، وذلك بناء على رغبة الحكومة الاندونيسية وفي إطار مساعيها لتطوير وتعزيز نظام إرسال العمالة المنزلية وتقديم الحماية لها، رغبة منها في إيجاد آلية محدثة.

خلال ردها على سؤال للنائب عمر الطبطبائي

«المالية»: فرص عادلة ومتساوية للمواطنين عند توزيع أسهم في «مشروعات الشراكة»

ماضي الهاجري

عمر الطبطبائي

أكدت وزارة المالية ان عدد الشركات المرشحة او المؤهلة للطرح في الاكتتاب العام للمواطنين بصفة شركات مساهمة عامة او مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص حسب خطة التنمية هي شركة واحدة، وهي شركة ام الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي (ش.م.ك.ع) وسيتم طرح 50٪ من اسهمها للاكتتاب العام للمواطنين بعد التشغيل الكلي للمشروع والذي من المتوقع ان يكون في عام 2024.

جاء ذلك في ردها على سؤال النائب عمر الطبطبائي حصلت «الأنباء» على نسخة منه. وعن الوضع القانوني الخاص بكل شركة على حدة اذا كانت في مرحلة ما قبل اعداد الدراسة او في مرحلة تعيين المستشار الفني والمالي او التي جهزت للاكتتاب العام للمواطنين واي اسباب او عراقيل تؤجل طرح هذه الشركات للاكتتاب العام اذا وجدت لكل شركة على حدة، اوردت «المالية» جدولا يوضح الموقف التنفيذي للمشروعات المطروحة وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأشارت إلى انه لا يتم تأسيس الشركة المساهمة العامة للمشروع الذي يتم طرحه وترسيته وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الا اذا تجاوزت تكلفته الاجمالية 60 مليون دينار وفقا لاحكام ا لقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويأتي الاعلان عن الاكتتاب العام للمواطنين في الشركة المساهمة العامة بعد التشغيل الكلي للمشروع.

وفيما يخص عدد الشركات المساهمة العامة او عبر شراكة تأسست فعليا ولم تطرح حتى الآن للاكتتاب العام وما اسباب عدم طرحها، قالت الوزارة ان عدد الشركات المساهمة التي تأسست لتنفيذ مشروعات شراكة هي شركة ام الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي (شركة مساهمة عامة كويتية)، وقد تأسست بموجب القرار الوزاري رقم 391 الصادر بتاريخ 6 اكتوبر 2019 وتم الاعلان عنها بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بتاريخ 2019/12/8.

اما بشأن اسباب عدم طرحها فيأتي تطبيقا لاحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 الذي نظم مسألة طرح الاكتتاب العام للمواطنين لتكون بعد التشغيل الكلي للمشروع.

واكدت الوزارة انه لا يوجد جدول زمني محدد للاكتتاب العام في الشركات المساهمة العامة التي يتم تأسيسها لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يتم دعوة المواطنين لسداد قيمة الاكتتاب في اسهم الشركة المساهمة العامة بمجرد وصول مشروع الشراكة لمرحلة التشغيل التجاري الكلي، وتسري على شركات مشروعات الشراكة الاحكام العامة لقانون هيئة اسواق المال والبورصة، مبينا انه يتم قبيل دعوة المواطنين للاكتتاب العام التنسيق مع الجهات العامة ذات الصلة بإجراءات الاكتتاب.

ولفتت الى ان اجمالي رأسمال شركة ام الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي مبلغ وقدره 49,022,973,000 دينار، وتبلغ حصة المواطنين فيها من حيث القيمة الاسمية 24,511,486,500 دينار.

وعما اذا كان هناك تصور معين في كيفية اعطاء اولوية تخصيص الاسهم لصغار المكتتبين بعد الانتهاء من طرح الاسهم للاكتتاب العام، اكدت الوزارة ان الهيئة تحرص على ايجاد آليات تضمن اعطاء فرصة عادلة ومتساوية للمواطنين عند توزيع الاسهم في مشروعات الشراكة التي تؤسس لها شركات مساهمة تطرح اسهمها للاكتتاب العام للمواطنين، وبما يتناسب مع حجم وطبيعة كل اكتتاب، لذا فقد اعتمدت الهيئة اسلوب طرح الاسهم وتخصيصها بشكل شرائح في الاكتتاب العام بأسهم شركة شمال الزور الاولى للطاقة والمياه (ش.م.ع.ك)، بحيث تكون اولوية التخصيص بتغطية الشرائح الاقل، وذلك ضمانا للتوزيع العادل على جميع المواطنين من الاسهم المطروحة. وأوضحت ان القانون رقم 116 لسنة 2014 حدد تعريفا لمشاريع الشراكة ونظام الشراكة والآلية التي يجب على الجهات العامة اتباعها في حال رغبتها بطرح أي مشروع كمشروع شراكة، وعليه في حال تم عرض اي من المشاريع المطروحة على قانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة على هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وانطباق تعريف مشروع ونظام الشراكة عليها، فإنه لا يوجد ما يمنع من تحويلها لمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص بعد دراستها واستيفاء المواصفات وموافقة الهيئة على طرحها.

جدول يوضح الموقف التنفيذي للمشروعات المطروحة وفقاً لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اسم المشروع	الموقف التنفيذي
محطة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي	تم تأسيس شركة ام الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي (شركة مساهمة عامة كويتية) وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 391 الصادر بتاريخ 6 اكتوبر 2019 وذلك عملا بالمادة 13 من القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعقدت الجمعية العامة التأسيسية الاولى بتاريخ 2019/12/17 وتم تشكيل مجلس الادارة الاول للشركة
المدن العمالية ـ مدينة جنوب الجهراء	مرحلة طلب تقديم العروض، علما ان آخر موعد لتقديم العروض بتاريخ 2020/3/15
الشقايا للطاقات المتجددة ـ المرحلة الثالثة	مرحلة تعيين المكتب الاستشاري
محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه (المرحلة الاولى) والزور (المرحلتين الثانية والثالثة)	مرحلة تعيين المكتب الاستشاري
تطوير وتوسعة منظومة الصرف الصحي في المنطقة الغربية بالكويت	مرحلة تعيين المكتب الاستشاري
بناء وتشغيل سوق المزادات للمركبات ـ وزارة التجارة والصناعة	مرحلة تعيين المكتب الاستشاري